مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2010، المجلد 12، العدد1 ص 941 -970

التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية الحرة (الحالة الفلسطينية)

Internal Arab Trade under the Arab Free Trade Zoon – Palestinian Case

نسيم حسن أبو جامع

قسم الاقتصاد

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة الأزهر – غزة

تاريخ الاستلام 2009/11/4 تاريخ القبول 2010/2/21

الملخص: بدأ تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة بحلول عام 2005م حيث ألغيت تقريبا كافة الضرائب والرسوم الجمركية بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة، إلا أنه رغم ذلك لم تنم التجارة العربية البينية بما يتناسب مع هذا الإلغاء للضرائب والرسوم الجمركية. وهذا يعني أن إزالة القيود الجمركية بحد ذاتها لا يؤدي إلى نمو تلقائي في التجارة البينية، بالرغم من إلغاء القيود الجمركية إلا إن التجارة البينية العربية تمركزت دائما في دول الجوار، وهناك جملة من العقبات والمعوقات غير الجمركية التي تحول دون نمو و تطور التجارة البينية العربية، والتي تم تحديدها وتصنيفها وتحليلها في هذا

Abstract : Arab free trade zone Implementation started by 2005 ,all taxes and customs duties between Arab Member States in free trade area where cancelled completely, but it nevertheless grew inter-Arab trade commensurate with the gradual abolition of tax and customs.

This means that removal of customs restrictions itself does not lead to automatic growth in intraregional trade, although deregulation customs trade always was stationed in Arab neighbors.

There is a set of non-tariff obstacles and constraints that inhibit growth and development of inter-Arab trade, identified , classified and analyzed in this research. with some proposed solution which could contribute to

البحث مع تقديم بعض المقترحات التي يمكن أن تسهم في معالجتها أولاً بأول.
وفيما يخص تأثير منطقة التجارة الحرة العربية على الاقتصاد الفلسطيني، التي تم تناولها في هذا البحث من خلال الإحصاءات والاستبيان والتحليل ، تبين أن نسبة نمو وارداتها هو أكبر من نسبة نمو صادراتها إلى الدول العربية، في ظل عدم وجود أي مزايا نسبية أو تنافسية للمنتج الفلسطيني و غياب الوعي بوجود منطقة التجارة الحرة العربية.

address these obstacles. Impact of Arab free trade zone on the Palestinian economy, addressed in this research through filed study analysis, statistics and question-nnaire show that it had the largest growth rate of imports over growth rate of exports from and to the Arab Member States, in the absence of any competitive or comparative advantages of Palestinian product and the absence of awareness of the presence of Arab free trade area.

المقدمة

منذ تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945 وحتى الآن أعدت الدول العربية عـــدداً كبيراً من التشريعات القانونية والمؤسساتية التي تهدف منها إلى تطـــوير الاقتـــصاديات العربية من خلال العمل الاقتصادي العربي الموحد بشكل عام ، وتنمية التجـــارة البينيـــة (العربية – العربية) بشكل خاص. وفي عام 1982م. توجت هذه الجهود بـــالإعلان عـــن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، و التي ارتكزت عليها جامعـــة الدول العربية في الإعلان عن منطقة التجارة الحرة العربية، التي تعد بمثابة البرنـــامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .

و فعلا بدأ التنفيذ التدريجي لمنطقة التجارة الحرة هذه عام 1998م ، لتنطلق مرحلـــة التحرر التجاري الكامل بين الدول العربية و بعضها البعض في زمن تحرير التجـــارة على المستوى العالمي تحت مظلة منظمة التجارة العالميةWTOالذي أعلن عنه في1-1-1995م.

يتناول هذا البحث آثار منطقة التجارة الحرة العربية على تطور التجـــارة العربيـــة البينية وتحديداً التجارة الخارجية لفلسطين مع الدول العربية بعد البـــدء بتطبيـــق منطقـــة التجارة الحرة العربية ، وبعد مرور أكثر من ثلاثة أعوام على التحرير التجاري الكامل

بين الدول العربية، ويحاول الباحث من خلال هذا البحث تشخيص وتحليل أهم العقبات التي تحول دون نمو التجارة العربية البينية رغم إلغاء القيود الجمركية.

لاشك أن تقييم انعكاسات منطقة التجارة الحرة على التجارة العربية البينية يفترض أن يتم من فترة إلى أخرى لتأكيد مدى التطبيق الكامل لقواعد العمل المشترك ، و مدى فاعلية منطقة التجارة الحرة العربية على الاقتصاديات العربية،إلا إننا من خلال النظر إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد بأعداده المختلفة لاحظنا ضآلة حجم التبادل التجاري الفلسطيني مع الدول العربية ، فرغبنا في التعرف أولاً على الاتجاه العام للتجارة الخارجية الفلسطينية في إطار التجارة العربية البينية بعد أن ألغيت الرسوم الجمركية ، وأزيلت الكثير من القيود غير الجمركية، سعيا للتفعيل بغية التعقب المبكر لدور التجارة الفلسطينية العربية في إطار نمو التجارة العربية البينية .

مشكلة البحث:

رغم إلغاء الرسوم والضرائب الجمركية ، وإزالة الكثير من العقبات غير الجمركية و رغم كل الاتفاقيات التي وقعت في إطار جامعة الدول العربية ، وتشريع كم كبير من البنى القانونية والمؤسساتية في إطار جامعة الدول العربية ، لا يزال نمو التجارة العربية البينية متواضعاً ولم تتجاوز التجارة البينية 10.2% من إجمالي التجارة العربية لعام 2007م{1}. وهذا مؤشر أساسي يحدد أن المسالة أبعد من مسألة رسوم وضرائب جمركية، ولهذا تحتاج المشكلة إلى تشخيص دقيق و متابعة جدية، من مؤسسات جامعة الدول العربية وخاصة بالنسبة لفلسطين كاقتصاد وليد مقيد بتبعية استعمارية ، ويعيش في حصار خانق تنمو وارداته من الدول العربية بمعدل أعلى من نمو صادراتها إلى هذه الدول وذلك من خلال التحكم الإسرائيلي باتجاه هذه التجارة و حركتها عبر معابر مسيطر عليها بالكامل من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من وجود مشكلة حقيقية بالنسبة للتجارة العربية البينية ، وتحديداً بالنسبة لفلسطين تحتاج إلى تشخيص ومتابعة جدية ، وتتطلب تقديم آليات عمل مقترحة

{1} التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2008، صندوق النقد العربي، 2008ص(141).

على أسس اقتصادية يمكن أن تساهم في تنمية وتطوير التجارة العربية – العربية و الفلسطينية العربية في إطار تطوير النشاط التجاري العربي البيني ، والذي من شأنه أن ينعكس إيجابياً على الجوانب التنموية في الدول الأعضاء في منطقة التجارة العربية الحرة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- تتبع تطور التجارة العربية البينية وتحديداً التجارة الخارجية لفلسطين مع الدول العربية بعد البدء بالتطبيق التدريجي لمنطقة التجارة الحرة العربية (1998-2005م).
- تحديد العقبات غير الجمركية التي تحول دون نمو التجارة العربية البينية.
- تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي تساعد في نمو التجارة العربية البينية.
- تحديد بعض المقترحات الواجب فعلها على المستوى الفلسطيني تماشيا مع منطقة التجارة الحرة العربية.

فروض البحث:

يقوم البحث على الفروض التالية:

- إن التجارة العربية البينية لم تنمُ و تتطور بما يتناسب مع البنى التشريعية و المؤسساتية من إلغاء الضرائب الجمركية بعد البدء بتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية.
- معدل نمو الصادرات الفلسطينية إلى الدول العربية أقل من معدل نمو الواردات الفلسطينية من الدول العربية ، مما كان له الأثر السيئ على دور السلطة الوطنية قي تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية.
- إزالة الضرائب والرسوم الجمركية بحد ذاته لا يؤدي بشكل تلقائي إلى نمو التجارة البينية العربية ، وهناك عقبات غير جمركية تحول دون نمو التجارة البينية.

منهجية البحث ومصادر المعلومات:

يقوم البحث على المنهج الوصفي والتحليل الاستقرائي معتمداً على بيانات وإحصائيات التجارة الخارجية لفلسطين والدول العربية لتحليل التطور الحاصل في التجارة البينية.

أولاً: البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية:

إن الحالة السياسية التي يعيشها الوطن العربي منذ تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945م، يوحي بأن ولادة منطقة التجارة الحرة العربية جاءت استجابة للضغوطات والتحديات التي فرضتها التغيرات الاقتصادية المؤسساتية العالمية و خاصة انطلاق منظمة التجارة العالمية ،وولادة العديد من التكتلات الاقتصادية ، والشراكات الإقليمية والعالمية المختلفة أكثر منها استجابة لمتطلبات التكامل الاقتصادي العربي، حيث كان لإنشاء منظمة التجارة العالمية 1995م ، ولانطلاقة الشراكة الأوروبية المتوسطية في نفس العام ، وقيام تكتلات اقتصادية أخرى دورٌ هامٌ في التعجيل بوضع منطقة التجارة الحرة العربية حيز التنفيذ. إلا أن هذه المنظمة تختلف عن كل برامج التعاون الاقتصادي العربي السابقة باعتبارها تملك برنامجاً تنفيذياً وبرنامجاً زمنياً واقعياً يحدد الواجبات والالتزامات لكل دولة عضو، إضافة إلى وجود لجان التنفيذ والمتابعة من خلال مؤسسات جامعة الدول العربية.

وقبل الحديث عن آثار منطقة التجارة الحرة العربية على التجارة البينية لابد من استعراض أهم مرتكزات البرنامج التنفيذي الذي قامت عليه منطقة التجارة الحرة العربية[2]:

* تلتزم الدول العربية الأطراف في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بالتحرير المتدرج لكافة السلع من خلال التخفيض التدريجي للضرائب والرسوم الجمركية ، وللرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب متساوية (10 % سنوياً) خلال عشر سنوات ابتداءً من 1/1/ 1998م.
* تلغى كافة القيود غير الجمركية (بشكل فوري وليس تدريجي) والمتمثلة بالقيود الإدارية والكمية والنقدية التي تعيق دخول السلع،(مثل: الرقابة على التحويلات ، وتعقيدات فتح الاعتماد ، وتراخيص الاستيراد والحصص ، والتعقيدات الحدودية ، وتشديد المواصفات القياسية...).
* تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفق هذا البرنامج معاملة السلع الوطنية فيما

[2] البرنامج التنفيذي لاتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري لإقامة منطقة تجارة حرة عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 1997/2/19 ، 11-18).

يخص قواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس وشروط الوقاية الصحية والأمنية.

- يجب أن تتوفر بالسلع التي ينطبق عليها هذا البرنامج قواعد المنشأ العربية. ولكي تكون السلعة ذات منشأ عربي يجب ألا تقل نسبة القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن 40% من قيمتها النهائية(يتم العمل حالياً بقواعد المنشأ العامة ريثما يتم إعداد قواعد المنشأ التفصيلية) و التي أوصى بالانتهاء من إعدادها فورا مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي العربي المنعقد في الجامعة الأردنية بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية بتاريخ 22سبتمبر 2004 م.

ويتم حساب نسبة القيمة المضافة كالتالي:

$$\text{نسبة القيمة المضافة} = \frac{\text{جميع تكاليف الإنتاج بنوعيها الثابتة و المتغيرة (الأجور+الاستهلاك+المواد الخام+الإيجار+الطاقة+نفقات إدارية)}}{\text{(القيمة النهائية للسلعة المنتجة عند باب المصنع)}} \times 100$$

* الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل(رسم الطابع، الرسوم القنصلية، رسوم خدمات جمارك، رسوم مرور، ضرائب على المستوردات دون خدمات محددة ....) التي يطبق عليها الإعفاء التدريجي هي السارية المفعول في كل دولة طرف بتاريخ 1998/1/1م.
* يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات بمساعدة أجهزة تنفيذية(لجنة التنفيذ والمتابعة، لجنة المفاوضات التجارية، لجنة قواعد المنشأ العربية، الأمانة الفنية).
* تتشاور الدول الأعضاء حول: الخدمات المرتبطة بالتجارة، تنسيق النظم والتشريعات والسياسات، التعاون التكنولوجي والعلمي، حماية حقوق الملكية الفكرية (وقد قرر المجلس الاقتصادي لاحقاً في دورته 65 إدخال تجارة الخدمات في منطقة التجارة الحرة،).
* يجوز لبلدين أو أكثر الاتفاق فيما بينها على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج. وقد قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة أيلول 2001 تخفيض المرحلة الانتقالية لإقامة منطقة التجارة الحرة لتنتهي في أول كانون الثاني 2005م بدلاً من نهاية كانون أول 2007م (أي، تخفيض الفترة الانتقالية من 10 إلى 7 سنوات).

هذا وقد بلغ عدد الدول العربية المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة العربية سبع عشرة

دولة في نهاية عام 2007م هي : المملكة الأردنية الهاشمية ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، مملكة البحرين ، الجمهورية التونسية ، المملكة العربية السعودية ، جمهورية السودان ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية العراق ، سلطنة عمان ، دولة فلسطين ، دولة قطر ، دولة الكويت ، الجمهورية اللبنانية ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، جمهورية مصر العربية ، المملكة المغربية والجمهورية اليمنية.

ثانياً: تطور الصادرات و الواردات العربية البينية بعد العمل بمنطقة التجارة الحرة:

يبيّن (الجدول رقم 1) تطور الصادرات والواردات البينية خلال فترة التخفيض التدريجي للضرائب والرسوم الجمركية ، والممتدة من بداية عام 2003م وحتى نهاية عام 2007م ، هذه الفترة الزمنية تقع ما بين سنتين قبل نهاية فترة التخفيض التي انتهت فعلا، حيث وصلت نسبة الضرائب والرسوم الجمركية إلى الصفر مع بداية، 2005م و ثلاث سنوات بعد هذا الإجراء، وأزيل الكثير من القيود غير الجمركية بين الدول العربية، حيث بلغت حجم الصادرات العربية لعام 2005م ما قيمته 566.0 مليار دولار مقارنة مع حجم الواردات البالغ334.5 مليار دولار لنفس السنة.

يتضح من الجدول رقم(1) أن الصادرات العربية البينية ارتفعت بالقيمة المطلقة من 311.0 مليار دولار عام 2003م إلى 566.0 مليون دولار عام 2005م العام الذي أزيلت فيه القيود الجمركية تماما بين الدول العربية. و كذلك نسبتها من إجمالي الصادرات العربية قد ارتفعت من 9.5 % عام 2003م إلى 10.1 % عام 2005.

وارتفعت الواردات العربية البينية بالقيمة المطلقة من 207.3 مليار دولار عام 2003م إلى 334.5 مليار دولار عام 2005م. وكذلك ارتفعت نسبة إجمالي الواردات، فقد ارتفعت نسبة الواردات العربية البينية من إجمالي الواردات العربية من 10.7% عام 2003 إلى 12.4 % عام 2005م . وتأتي الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى من حيث حجم الواردات البينية تليها السعودية.

الجدول رقم(1): تطور الصادرات والواردات العربية{3}

	القيمة (مليار دولار)					معدل التغير السنوي (%)					متوسط معدل التغير في الفترة 2003-2007 (%)
	2003	2004	2005	2006	2007	2003	2004	2005	2006	2007	
الصادرات العربية	311.0	410.3	566.0	675.6	784.7	27.6	31.9	37.9	19.4	16.1	26.0
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات	8.2	8.7	7.7	8.5	8.3						
الواردات العربية	207.3	278.1	334.5	382.5	58.0	13.6	34.2	20.3	14.4	32.8	16.7
نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات	10.7	10.8	12.4	13.3	12.1						
متوسط حصة التجارة البينية العربية في التجارة العربية الإجمالية	9.5	9.7	10.1	10.9	10.2						
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية (%)	4.1	4.5	5.5	5.6	5.7						
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية (%)	2.7	2.9	3.1	3.1	3.5						

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2008م، صندوق النقد العربي، سبتمبر،2009 مص142.

أمّا متوسط التجارة العربية البينية ككل كما هو موضح في جدول رقم(2) ، فقد ارتفعت

{3} التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2008، صندوق النقد العربي.2008، الملحق، (3/8).

بالقيمة المطلقة من 23.8 مليار دولار عام 2003م إلى32.9 مليار دولار عام 2005م . وكان معدل التغير قي متوسط حجم التجارة العربية البينية قد ارتفع من17.2% لعام 2003م ليصل إلى 30.7% عام 2005م مسجلا انخفاضا عن 2004م التي بلغ فيها معدل التغير النسبي لمتوسط التجارة العربية البينة أعلي مستوى له حيث وصل إلى 37.6% ولم يسجل أي ارتفاع عن هذا المعدل حتى 2007م أي بعد إزالة جميع الحواجز الجمركية بثلاث سنوات.

جدول رقم (2): أداء التجارة البينية العربية[4] 2007-2003

	القيمة (مليار دولار)					معدل التغير السنوي (%)				
	2003	2004	2005	2006	2007	2003	2004	2005	2006	2007
(متوسط حجم التجارة البينية العربية= الصادرات + الواردات 2	23.8	32.9	32.9	54.2	63.1	17.2	37.6	30.7	26.90	16.7
الصادرات البينيـــــة العربية	15.4	35.7	35.7	57.5	64.8	22.9	40.5	22.5	31.3	12.7
الواردات البينيـــــة العربية	22.2	30.0	30.0	51.0	61.5	11.5	34.3	38.9	22.5	20.6

التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2008، صندوق النقد العربي، سبتمبر،2009 ص147.

وفيما يخص معدلات التغير في التجارة العربية البينية فيظهرها (الجدول رقـم 3) و المستخلص من الجدولين السابقين

الجدول رقم(3): معدلات التغير(النمو) في الصادرات والواردات البينية مقارنة بالإجمالية

معدلات التغير / السنة	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التغير قي الصادرات البينية	22.9	40.5	22.5	31.3	12.7
معدل التغير في إجمالي الصادرات	27.6	31.9	37.9	19.4	16.1
معدل التغير في الواردات البينية	11.5	34.3	38.9	22.5	20.6
معدل التغير في إجمالي الواردات	13.6	34.2	20.3	14.4	32.8
متوسط حصة التجارة البينية العربية في التجارة العربية الإجمالية	9.5	9.7	10.1	10.9	10.2

يتضح من الجدول رقم(3) أن معدلات التغير(النمو) قي الصادرات والواردات العربية البينية بدأت بمعدل غير ثابت لمعدلات التغير في الصادرات والواردات الإجمالية. ففي عام 2003 م كان معدل الزيادة في الصادرات العربية البينية 22.9 % في حين كان معدل الزيادة في إجمالي الصادرات 27.6%. وفي السنوات 2005م ، 2007م كان معدل التغير قي إجمالي الصادرات يفوق معدل التغير قي الصادرات البينية ، أما الحال فلم يكن هكذا للأعوام 2004م ، 2006 م حيث كانت معدلات التغير قي الصادرات البينية تفوق معدلات التغير قي إجمالي الصادرات .

وكذلك هو الحال بالنسبة لوضع الواردات، ففي عام 2003 م كان معدل التغير في الواردات العربية البينية 11.5 % في حين كان معدل نمو إجمالي الواردات 13.6 % . ولم يتجاوز متوسط حصة التجارة البينية العربية في التجارة العربية الإجمالية خلال الفترة 2003م –2007 م 10.9% لعام 2005م .

أما اتجاهات التجارة العربية البينية{4} فيلاحظ أن معظم الصادرات والواردات تتركز بين دول عربية متجاورة نظراً لانخفاض كلفة النقل وسهولة التسويق، وعلى سبيل المثال، تركزت صادرات دول الخليج البينية عام 2007م مع بعضها البعض للتمثيل و ليس للحصر كانت صادرات وواردات دولة الإمارات العربية المتحدة كما هو مبين في

{4} التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2008، صندوق النقد العربي، 2008، الملحق، (5/8).

الجدول رقم (4) التالي:

جدول رقم (4): نسبة صادرات و واردات دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2007م مع كل دولة عربية {5}

الدولة	الصادرات %	الواردات%
الأردن	2.65	6.16
البحرين	3.77	8.56
تونس	0.55	0.36
الجزائر	1.03	0.02
جيبوتي	0.35	0.19
السعودية	18.5	34.7
السودان	4.43	1.5
سورية	12.01	5.89
الصومال	0.43	2.78
العراق	0.00	0.06
عمان	25.62	15.04
قطر	5.74	4.53
الكويت	1.58	5.69
لبنان	0.56	2.52
ليبيا	3.40	5.80
مصر	1.30	0.67
المغرب	0.01	0.00
موريتانيا	11.96	4.91
اليمن	0.14	0.00
المجموع	100	100

من جدول رقم (4) يمكن ملاحظة تمركز التجارة الإماراتيـــة فـــي دول الجـــوار، و بالتحديد دول مجلس التعاون الخليجي ، بحيث بلغت نسبة صادرات الإمارات لعام 2007م إلى كل من البحرين ، عمان ، قطر،الكويت ، السعودية ما يقارب55.21% مـــن حجـــم

{5} التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2008، صندوق النقد العربي،200 8، الملحق، (5/8).

الصادرات الإماراتية إلى الدول العربية ومع باقي الدول العربية ما عدا فلسطين 44.7%.

وهكذا الحال بالنسبة للواردات بحيث بلغت واردات الإمارات العربية المتحدة من نفس الدول و بنفس الفترة الزمنية حوالي 68.52% من حجم الواردات الإماراتية من الدول العربية ومع باقي الدول العربية ما عدا فلسطين 31.48 %.

يمكن أن نستنتج مما سبق أن نسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة الإجمالية لم ترتفع إلا بنسبة محدودة مع نهاية الفترة الانتقالية وبداية الفترة التنفيذية من تطبيق منطقة التجارة الحرة. فقد ارتفعت من 9.3%عام 2003م إلى 10.2% عام 2007م، وهذه زيادة محدودة خاصة إذا علمنا أنها كانت قريبة من هذه النسبة قبل سنوات عديدة من بدء تطبيق منطقة التجارة الحرة ، حيث كانت 9,4% عام 1990م و9,7% عام 1994م 8,6% عام 1998م. وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن تشريع اتفاقيات لتحرير التجارة وتخفيض التعريفات الجمركية أو إلغاءها بين الدول العربية السبع عشرة التي دخلت منطقة التجارة الحرة العربية لا يكفي بحد ذاته لتطوير العلاقات التجارية العربية ، وهذا لا يعني بالضرورة زيادة تلقائية لحجم التجارة العربية البينية، فإلى جانب العقبات والمعوقات، التي سنأتي على ذكرها لاحقاً، هناك سبب جوهري يقلل من أهمية وتأثير منطقة التجارة الحرة العربية.

ربما كانت منطقة تجارة حرة من هذا النوع سابقاً تؤدي إلى زيادة التجارة العربية البينية بشكل كبير ، إلا أنها جاءت متأخرة في زمن تحرير التجارة على المستوى العالمي (زمن منظمة التجارة العالمية ، وزمن مناطق التجارة الحرة للدول العربية مع دول وتكتلات أخرى). وبالتالي لم يعد هناك الكثير من المزايا الخاصة التي تمنح للمنتجات العربية، فالمزايا نفسها تُمنح لمنتجات العديد من دول العالم{6}.

وهناك اتجاه متزايد لربط اقتصاديات الدول العربية بالعالم الخارجي(عبر منظمة التجارة العالمية ، والشراكة الأوروبية المتوسطية ، ومناطق التجارة الحرة الثنائية) ، وهذه تفرض أولوياتها في أغلب الأحيان على العلاقات الاقتصادية العربية– العربية.

{6} رسلان، خضور،2006 تطوّر التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية–حالة سورية – مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3).

فهناك 12 دولة عربية أعضاء في منظمة التجارة العالمية، وهناك 10 دول عربية دخلت في مناطق تجارة حرة في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية منها فلسطين، وهناك مناطق تجارة حرة للولايات المتحدة الأمريكية مع الأردن(2001م) ومع المغرب والبحرين و مصر(2004م) وتسعى لإقامة أخرى مع الإمارات ، وسيتم إنجاز سلسلة الاتفاقيات الثنائية لمناطق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 2013م، حسب الممثل التجاري الأمريكي{7}، إضافة إلى إقامة مناطق تجارة حرة ثنائية لبعض الدول العربية مع دول غير عربية.

أما حالة التماثل الحاضرة بقوة بين اقتصاديات الدول العربية ، فهي مسألة يعدها الكثير من الاقتصاديين أحد أسباب تدني مستوى التبادل التجاري العربي البيني، لأنها لن تؤدي إلى تكامل تجاري عربي بيني.

يرى الباحث أن هذا السبب لا يبدو مقنعاً وهذا طرح غير دقيق. فاقتصاديات الدول العربية ليست متشابهة إلى المستوى الذي يحد من نمو التجارة البينية، فالدول العربية لديها إمكانيات وموارد متباينة ومتنوعة بدرجة كبيرة. فأين هو التشابه بين اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي وبين اقتصاديات لبنان ومصر والمغرب وليبيا والسودان و فلسطين مثلاً؟ فموارد هذه الدول و اقتصادياتها مختلفة تماما ، ففائض المورد البشري في مصر يقابله عجز في دول مجلس التعاون، وفائض القطاع الزراعي في السودان و زيادة مساحة الأراضي الزراعية يقابلها عجز في دول مجلس التعاون ، وحتى الصناعات المتماثلة يتم مزاحمتها من قبل صناعات الدول الآسيوية ودول أخرى أكثر مما تزاحم بعضها البعض. ثم إن اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي هي أكثر تشابهاً من اقتصاديات الدول العربية ، ورغم ذلك لم يكن ذلك عائقا دون وصول مستوى التجارة البينية الأوروبية إلى مستويات مرتفعة جداً. فقد بلغت نسبة التجارة البينية داخل الاتحاد الأوروبي من إجمالي تجارتها الخارجية 38% عام 1958م ، وارتفعت إلى 63% عام 1994م ، و بحدود69.6% عام2006 ، أما لعام 2007م فقد بلغت حوالي70% {8}، وبالتالي يمكن الجزم بأن هذا المبرر لتدني مستوى التجارة العربية البينية ليس واقعيا، بل هناك أسباب أخرى تكمن في التردي العلاقات السياسية العربية البينيةٌ.

{7} ابراهيم علوش،2003،حول تعميم المناطق الصناعية المؤهلة عربيا.

{8} W.T.O. 2008 International Trade Statistics 2008 .

ثالثاً: تطور التجارة الخارجية الفلسطينية:

شهد عام 2007م استمرار تراجع العديد من مؤشرات أداء الاقتصاد الفلسطيني، وذلك نتيجة للظروف الداخلية والخارجية المتداخلة التي واجهها الاقتصاد الفلسطيني خلال العام، وأهمها استمرار السياسات والممارسات الإسرائيلية ضده، لاسيما ما يتعلق بتصعيد مستويات الحصار ، وإغلاق المعابر ، واستمرار مصادرة الأراضي ، وبناء الجدار ، والسيطرة على نحو 85 % من موارد المياه الفلسطينية. وقد فاقم هذه الأوضاع ما شهدته الأراضي الفلسطينية من حالات الفوضى الأمنية الداخلية في النصف الأول من العام ، والانقسام الداخلي بين شطري الوطن في نصفه الثاني، وما ترتب على ذلك من وجود حكومتين فلسطينيتين في آن واحد منذ 2007/6/14م الأولى في قطاع غزة، والثانية في رام الله بالضفة الغربية.كما شهد عام 2007م ارتفاع مستويات الفقر بين الفلسطينيين إلى مستويات قياسية وخاصة في قطاع غزة، الذي بلغت نسبة الفقر فيه نحو 80 في المائة. وقد أدت القيود الإسرائيلية على المعابر، خاصة في النصف الثاني من عام 2007م ، إلى ندرة السلع في الأسواق ، ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة 2.96 % انتشار تجارة الأنفاق ذات السمعة السيئة فلسطينيا ، عربيا ودوليا.

شهدت التجارة الخارجية الفلسطينية نشاطاً ملحوظاً خلال النصف الأول من عام 2007 م ، إلا أنها عانت من تراجع نسبي في النصف الثاني من عام 2007م أثر قيام إسرائيل بإغلاق المعابر التجارية مع قطاع غزة منذ 14 يونيو 2007م . فقد ارتفعت قيمة الصادرات الفلسطينية من 370 مليون دولار في عام 2006م إلى 500 مليون دولار في عام 2007م ، أي بنمو قدره 35.2 %. أما قيمة الواردات الفلسطينية فقد ارتفعت من 3,118 مليون دولار في عام 2006م إلى 3,615 مليون دولار في عام 2007م ، وهو ما يمثل معدل نمو قدره 15.9 %. وبذلك ارتفع حجم التجارة الخارجية الفلسطينية من 3,488 مليون دولار (ما يمثل نحو 79.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2006م إلى 4,115 مليون دولار (91.2 % من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2007م . وبالتوازي، فقد ازدادت قيمة العجز التجاري من نحو 2,748 مليون دولار (ما يمثل نحو 62.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2006م إلى حوالي 3,115 مليون دولار (69 % من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2007م ، الأمر الذي يبين استمرار وتزايد انكشاف الاقتصاد الفلسطيني على الخارج. وقد أدى قيام إسرائيل بإلغاء الرمز الجمركي الخاص بقطاع غزة، كإجراء من إجراءاتها العقابية ضد القطاع

في2007/6/21م ، إلى زيادة تكاليف الاستيراد، حيث اضطر المستوردون الفلسطينيون في قطاع غزة إلى استخدام الرمز الجمركي الخاص بالضفة الغربية، على أن يتم تصريف هذه الواردات في أسواق الضفة أو محاولة إدخال جزء منها إلى قطاع غزة. وقد نجم عن ذلك زيادة تكاليف النقل والتخزين والتكاليف الأخرى، وهو ما أدى بدوره لتضخم الفاتورة الكلية للواردات الفلسطينية. كما أدى الإجراء الإسرائيلي إلى إلحاق خسائر مباشرة بالقطاع الخاص الفلسطيني في قطاع غزة لاسيما في الأنشطة المرتبطة بتقديم الخدمات التجارية. وقد ألقت هذه الأمور بمزيد من الأعباء على كاهل المواطن الفلسطيني في قطاع غزة الذي عانى من انخفاض كميات عرض العديد من السلع والمنتجات ، ومن ثم ارتفاع أسعارها. وقد أسفر النمو النسبي في الصادرات الفلسطينية مقارنة بمعدل نمو الواردات إلى زيادة معدل تغطية الصادرات للواردات من 11.9%في عام 2006 إلى 13.8% في عام 2007م ، إلا أنه يبقى دون معدل التغطية الذي حققه الاقتصاد الفلسطيني في عام 1999م حين بلغ نحو 23.2 %. كما تبقى آفة هذه المعدلات دليلاً على هشاشة الاقتصاد الفلسطيني وضعف قدراته الإنتاجية والتصديرية{9}.

يبين الجدول رقم(5) تطور الصادرات والواردات الفلسطينية إلى ومن الدول العربية خلال الفترة 2002-2006 {10}.

الجدول(5): تطور الصادرات والواردات الفلسطينية مع الدول العربية(بالمليون دولار)

السنة	الصادرات إلى الدول العربية	نسبتها إلى إجمالي الصادرات*	الواردات من الدول العربية	نسبتها إلى إجمالي الواردات*	إجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية**	إجمالي التجارة مع الدول العربية	نسبتها إلى إجمالي التجارة الخارجية*
2002	15.10	4.71	39.70	2.57	1862.21	54.80	2.94
2003	14.98	4.57	45.70	2.33	2282.27	60.68	2.65
2004	19.40	5.56	65.10	2.81	2692.10	84.50	3.13
2005	21.00	6.04	60.80	2.41	2870.41	81.80	2.80
2006	15.00	5.20	50.00	2.03	2744.57	65.00	2.36

- النسب المعدة في الجدول من إعداد الباحث.

** إجمالي لتجارة الخارجية الفلسطينية = إجمالي الصادرات + إجمالي الواردات.

{9} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. نشرة المؤشرات الربعية، الربع الاول 2008.رام الله – فلسطين.

{10} سلطة النقد الفلسطينية :(2006)، التقرير السنوي الثاني عشر.

نلاحظ من الجدول (5) أن الصادرات الفلسطينية إلى الدول العربية قد انخفضت من 21.00 مليون دولار عام 2005م(عام البدء العمل بمنطقة التجارة الحرة العربية) إلى 15.00 مليون دولار عام 2006م ، (هذا الانخفاض الكبير في حجم الصادرات الفلسطينية والذي يعادل 28.5% يعتبر عجزا فعليا في حجم الصادرات الفلسطينية لأنه مصحوب بانخفاض يعادل 17.76% في حجم الواردات الفلسطينية من الدول العربية لنفس الفترة الزمنية). وبالنسبة المئوية التي تعطي صورة أكثر وضوحاً، نلاحظ أن نسبة الصادرات إلى الدول العربية من إجمالي الصادرات لم تتغير كثيراً حيث كانت النسبة 4.71%عام 2002 وتراجعت في السنوات التالية لتصل إلى 4.57%عام 2003 لتعود وترتفع بعد ذلك لتصل إلى5.56% عام 2004م (العام الذي بلغ فيه التخفيض في الضرائب الجمركية 80% وأزيلت الكثير من القيود غير الجمركية بين الدول العربية) وتستمر في الارتفاع لتصل إلى 6.04% عام 2005م وتعاود الانخفاض إلى 5.2% لعام 2006م .

أمّا الواردات من الدول العربية فقد ارتفعت من 39.7 مليون دولار عام 2003م إلى 50 مليون دولار عام2006م . وكنسبة مئوية من إجمالي الواردات فقد انخفضت من 2.57 % عام 2003م إلى 2.03 % عام 2006م . إن هذا المؤشر الخطير يعني أن حجم الواردات الفلسطينية الكلي في تزايد بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الواردات من الدول العربية ، و في نفس الوقت يرفع العجز في الميزان التجاري الفلسطيني أي زيادة حجم الواردات عن حجم الصادرات ، وهذا ملحوظ من الجدول السابق رقم (5).

وفي عام 2005م ، عام التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة، حيث أصبحت الضرائب والرسوم الجمركية صفراً، نلاحظ أن هناك تراجعاً بالقيمة المطلقة للواردات من الدول العربية من 65.1 مليون دولار عام 2004م إلى 60.8 مليون دولار لعام 2005م ، وبالنسبة المئوية بلغت نسبة التراجع 15.76% في حجم الواردات من الدول العربية إلى إجمالي الواردات . أما الصادرات لنفس الفترة في عام 2005م ، عام التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة، حيث أصبحت الضرائب والرسوم الجمركية صفراً ، كما أنه لوحظ هناك تزايد بسيط في حجم الصادرات إلى الدول العربية من 19.40مليون دولار

إلـــى 21 مليـــون دولار، وبالنـــسبة المئويـــة بلغـــت نـــسبة التزايـــد 8.6%. كما نلاحظ تراجع نسبة كل من الصادرات والواردات البينية مع الدول العربية إلى إجمالي الصادرات والواردات الفلسطينية.

يتضح أن حجم الصادرات الفلسطينية إلى الدول العربية من إجمالي الصادرات لـــم ترتفع إلا بنسبة محدودة خلال الفترة المدروسة من 5.56%إلى 6.04% وتعود لتـــنخفض إلى 5.00% عام 2006م (وقد انخفضت في البداية خلال الفترة 2002م –2003م وتعود لترتفع في عام 2004 بشكل طفيف عما كانت عليه في عام 2005) ، و نلاحـــظ نفـــس التغير يحدث بالنسبة للواردات ، فقد تغيرت نسبة الواردات الفلسطينية من الدول العربية من إجمالي الواردات، حيث ارتفعت من 2.33% عام 2003م إلى 2.81% عـــام 2004م ثم انخفضت قليلاً إلى 2.41% عام2005م و استمر الانخفـــاض حتـــى و صـــل إلـــى 2.03% لعام 2006م . وهذا أيضا مؤشر سيئ على نمو التجارة البينية. وهذا إنّ دل على شيء فإنه يدل على أن تحرير التجارة يتوجب علـــى الفلـــسطينيين مـــضاعفة قـــدراتهم التنافسية مقارنة بشركائهم التجاريين من الدول العربية.

والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا لم تستطع بعض المنتجات الفلسطينية في ظل تحرير التجارة مع الدول العربية من اقتحام أسواق الدول العربية (السوق الخليجية، مثلاً)؟ رغم تمتعها بميزة نسبية في العديد من المنتجات (بعض أنواع الخضار، والحمضيات ، الورود، زيت الزيتون،...)

يبدو أن المزايا النسبية (ميزة التنافسية السعرية والقرب الجغرافي) لا تكفي لوحدها، ولابد من توفير المزايا التنافسية. فترتيب التنافسية الفلسطينية على المستوى العالمي غيـــر موجود ، بينما تحتل دول الجوار، إسرائيل المرتبة 27، يليها الأردن المرتبـــة 50 تليهـــا مصر بالمرتبة 70 وأخيرا تأتي سوريا بالمرتبة 94 من أصل133 دولة [11] .

تستند الميزة النسبية على مفهوم المزايا الإنتاجية المقارنة حيث يكون هناك قدرة على إنتاج بعض أنواع المنتجات بتكلفة منخفضة نسبياً بسبب انخفاض تكاليف عوامل الإنتـــاج (مواد أولية ويد عاملة) في الاقتصاد عن غيره من الاقتصاديات المنافسة ، ويتم التخصص

{11} The Global Competitiveness Report 2009-2010, World Economic Forum,2009-2010.

بناءً على الموارد الطبيعية وعوامل الإنتاج والموقع الجغرافي، و القدرات التسويقية.

في حين تستند الميزة التنافسية الحديثة على الاقتصاد المعرفي ، و وسائل المعارف الجديدة والابتكارات الجديدة، أي على النوعية والإنتاجية والتطوير والاختراع والإبداع وعلى القدرة على التفوق في الأسواق الخارجية ، والقدرة أيضاً على جذب رؤوس الأموال {12}.

هناك سبب آخر غير التنافسية أدى إلى النمو المطرد في وارداتنا من الدول العربية في حين لم تنمُ صادراتنا إليها إلا بنسبة محدودة مع نهاية الفترة الانتقالية لتحرير التجارة، إن الاقتصاد الفلسطيني لا يملك حتى البنية الأساسية المناسبة للإنتاج، فما بال البنية الأساسية اللازمة للتجارة الخارجية لنستطيع تسويق منتجاتنا في هذه الأسواق(شركات تسويق ونقل وتمويل وتأمين ...) لنستطيع تدعيم الميزة النسبية وتحقيق ميزة تنافسية. كما أن التجارة الخارجية الفلسطينية مربوطة بشركات امتياز إسرائيلية ، مثل جريسكو المسئولة عن التسويق الزراعي الفلسطيني ، ولا يمكن لأي شركة أخرى تسويقية أو إنتاجية من ممارسة عملية التسويق الزراعي خارج إطار شركة جريسكو.

إلا أنّه ممكن ، ويجب أن نحصل على الميزة النسبية التي تتمتع بها بعض الصناعات التي يمكن تطويرها و الاستفادة من عنصر العمل المعطل داخل الاقتصاد الفلسطيني ، والتي ارتفع عددها من 872 ألف فرد في عام 2006 إلى 913 ألف فرد في عام 2007 محققاً معدل نمو قدره 4.7 في المائة .وفي المقابل، فقد بلغ معدل نمو عدد العاملين 7.5 في المائة ليرتفع عدد العاملين من 666 ألف عامل في عام 2006 إلى 716 ألف عامل في عام 2007وهو ما أدى إلى انخفاض معدل البطالة من 23.6 في المائة في عام 2006 إلى 21.6 في المائة في عام . 2007 و بالتالي يمكن الاستناد على هذا المورد المعطل داخل الاقتصاد الفلسطيني كأحد العناصر الأساسية لدعم الميزة التنافسية ، والاستفادة منه لتحقيق ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية من خلال تطوير بيئة تنافسية وطنية تدعم تنافسية المنشآت.

يشار إلى أن من أهم القضايا التي ساهمت في تباطؤ نمو التجارة الفلسطينية بشكل عام، والذي أدى إلى وجود عجز كبير في الميزان التجاري، تمثل في سيطرة إسرائيل

{12} مجموعة من الباحثين، تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الاقتصادية العربية، الطبعة الأولى دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2000 ، ص 107-113.

على المعابر والحدود الفلسطينية، وتحكمها بشكل شبه تام في حركة الاستيراد والتصدير عبر فرضها شروطاً مباشرة ومجحفة بحق كل من الصادرات والواردات الفلسطينية، مثل تطبيق نظام تعرفه جمركية يحول دون سهولة انتقال الكثير من السلع التي قد تمتاز منتجاتها بالتنافسية، وكذلك استخدام الذرائع الأمنية كوسيلة لمنع دخول الكثير من المواد الخام اللازمة لعملية التصنيع بشكل خاص، إضافة إلى منع الاستيراد المباشر من دول لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ، و بالتحديد الدول العربية.

والى جانب تلك المعوقات، فقد أثرت العوامل الذاتية الناتجة عن الخلل في تركيبة الاقتصاد وحجمه في تباطؤ نمو التجارة الخارجية، حيث أن ضعف البنية التحتية للتجارة، جعل من دخول الأسواق الخارجية امرأ صعباً ومعقداً، الأمر الذي انعكس على قيمة الصادرات الفلسطينية للخارج ونوعيتها، كما ساهم في ذلك الافتقار الملحوظ لإستراتيجية شاملة ومتكاملة للتجارة الفلسطينية في هذا الاتجاه. فعلى الرغم من تبني السلطة الوطنية الفلسطينية لنظام السوق المفتوح والاقتصاد الحر، فإن التخطيط الإستراتيجي لتنمية وتعزيز هذا التوجه لا يزال دون المستوى الفعال الذي يخدم هذه الإستراتيجية، كما أدى إلى عدم مقدرة القطاع الخاص الفلسطيني وضعفه في تعزيز وتنمية أداء وتطوير المعرفة والخبرات في هذا المجال ، إلى عدم دفع الرؤيا الإستراتيجية التي تخدم عمليات التجارة والتسويق قدماً{13} .

وحيث تتجاوز قيمة الواردات بشكل ضخم قيمة الصادرات، تبرز مشكلة تمويل الواردات. وقد تم تمويل الجزء الأكبر من الواردات الفلسطينية من إيرادات العمالة الفلسطينية، وكذلك المساعدات الأجنبية، وهو أمر انعكس سلباً على مستويات الاستثمار والتوفير في المناطق ، ولا شك أن هناك معيقات خارجية أخرى ساهمت في إعاقة حركة المبادلات التجارية بين المناطق الفلسطينية والعالم الخارجي، واستندت بالأساس إلى سياسات الحماية المتبعة والإجراءات البيروقراطية والجمركية على الحدود، واستخدام القيود المتعلقة بالمواصفات التجارية الموقعة بين السلطة الفلسطينية والعالم الخارجي ، في دفع التجارة بين الطرفين إلى مستويات أعلى لأسباب عدة.

{13} جميل الخالدي، 2006. الاتفاقيات الخارجية و التجارة الخارجية الفلسطينية ،مجلة مركز التخطيط الفلسطيني العدد الثاني والعشرون / ابريل – يونيو 2006 .

ولأن قواعد المنشأ أحد مرتكزات أي منطقة للتجارة الحرة، حيث يمكن من خلالها تحقيق تكامل إنتاجي ، والاستفادة من قاعدة المنشأ التراكمي ، ومنع دخول سلع أجنبية للدول العربية المستفيدة من الميزات التي تنتجها المنطقة {14}.فإن هذا قد يضاف إلى أسباب عدم الارتقاء بالصادرات الفلسطينية لحالة توازن الميزان التجاري الفلسطيني.

وطبيعي أن تقتصر الالتزامات المتعلقة بإلغاء الضرائب والرسوم الجمركية ، وإزالة كافة القيود غير الجمركية حصراً بالسلع العربية المنشأ، أي التي لا تقل نسبة القيمة المضافة العربية فيها عن 40%. إلا أنه يتم دخول سلع غير عربية إلى السوق الفلسطينية على أنها سلع عربية المنشأ ، وخصوصا بعد ازدهار تجارة الأنفاق.

إن تحويل منشأ السلع غير العربية إلى دولة عربية ومن ثم تصديرها إلى فلسطين، إضافة إلى أن فيه خرقاً لاتفاقية منطقة التجارة الحرة، يعني خسائر بالنسبة لفلسطين تعادل الجمارك التي تتقاضاها الدولة العربية ، وربح التاجر العربي أو الشركة التي تقوم بوضع شهادة المنشأ العربية،وبوازع وطني يحبذ التاجر الفلسطيني في ظل الحصار المفروض علية أن تذهب هذه الخسارة كأرباح للتاجر العربي على أن تذهب إلى التاجر الإسرائيلي.

رابعاً: نتائج الدراسة الميدانية حول تأثير منطقة التجارة الحرة العربية على الاقتصاد الفلسطيني:

للتعرف على تأثير منطقة التجارة الحرة العربية على الاقتصاد الفلسطيني ، وتحديداً على المنتجين وعلى المصدرين والمستوردين ، قمنا بإجراء مقابلة ميدانية خلال النصف الأول من عام 2009 تضمن مجموعة من الأسئلة ، الهدف منها معرفة مدى تفاعل المنتجين والمصدرين والمستوردين مع منطقة التجارة الحرة العربية ومعرفة بعض أثارها على نشاطاتهم الاقتصادية ، وأهم العوائق التي تعيق التجارة العربية البينية. وقد شملت المقابلة 30 تاجر استيراد و تصدير و20 منتج معظمهم منتجا صناعات غذائية وملابس،و تمت الإجابة على أسئلة المقابلة بشكل كامل يصلح للاستخدام في التحليل ، وكانت هذه العينة عشوائية تحتوي على مجموعة من النشاطات الاقتصادية ، وقد شملت قطاع غزة فقط نتيجة للانقسام السياسي السائد بين غزة و رام الله ، وعدم التمكن من الوصول إلى

{14} مجموعة من الباحثين، *منطقة التجارة الحرة العربية-التحديات وضرورات التحقيق*، الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2005 ، ص 40-49.

أسواق الشطر الثاني من فلسطين.

كانت النتائج الخاصة بالمنتجين على النحو التالي:

- 20% من المنتجين – أفراد العينة – يعلم بوجود منطقة التجارة العربية الحرة عبر تواصل مؤسسي (مؤسسات حكومية و غير حكومية)، 70% لم تقم أية جهة بتعريفهم. 10 % منهم سمع عن المنطقة من وسائل الإعلام.
- 90 % من المنتجين– أفراد العينة – لا يعرفون متى بدأ تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية مقابل 10% يعرفون تماماً(أغلبها منشآت تجارية).
- 90 % من المنتجين – أفراد العينة – ليس لديهم فكرة عن الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة في ظل منطقة التجارة الحرة العربية مقابل 10% لديهم فكرة.
- 30% زادت نسبة واردات المنتجين – أفراد العينة – من المواد الأولية من الدول العربية و 70% لم تزد.
- 35% من المنتجين – أفراد العينة – زادت نسبة صادراتهم إلى الدول العربية ،65 % منهم لم تزد صادراتهم.
- 70% يشعرون أن المنتجات العربية تنافس منتجاتهم في السوق المحلية ، 30% لا يشعرون بمنافستها لمحدودية إنتاجهم.
- 10% أصبحوا أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العربية، 90% لن يستطيعوا المنافسة في الأسواق العربية.
- 0 % من المنتجين المحليين لديهم علاقات تعاون مع منتجين عرب بعد البدء بتطبيق منطقة التجارة الحرة ، ويتمنى أن تسمح له العلاقات السياسية المستقبلية بالتعاون مع منتجين عرب.
- 0% من أفراد العينة مستفيدون من منطقة التجارة الحرة نتيجة للممارسات الإسرائيلية بحقهم في ممارسة النشاطات الاقتصادية المختلفة.

وكانت النتائج الخاصة بتجار الاستيراد و التصدير على النحو التالي:

- 100% من المصدرين والمستوردين– أفراد العينة – لم تقم أية جهة بتعريفهم بمنطقة التجارة الحرة العربية.
- 20% يرون أن أغلب الدول العربية غير ملتزمة بقواعد منطقة التجـــارة الحـــرة ،

30% يعتقدون أنها ملتزمة، 50% لم يعطوا إجابة لعدم معرفتهم.

- 85% من المصدرين – أفراد العينة – لم تزد صادراتهم إلى الدول العربيـــة، 15% زادت صادراتهم إلى الدول العربية بعد البدء بتطبيق منطقة التجارة الحرة.
- 45% من المستوردين – أفراد العينة – زادت وارداتهم من الدول العربية، 25% لم تزد وارداتهم، 30% لم يعطوا إجابة لسبب وجود تجارة الأنفاق ، ولا يعرف هل تصنف معاملاتها ضمن منطقة التجارة الحرة أم لا.
- 10% من أفراد العينة أصبحوا يصدرون سلعاً لم تكن تصدر إلى الدول العربية قبل البدء بتطبيق منطقة التجارة الحرة. 90% لم تتح لهم منطقة التجارة الحرة تـــصدير سلع جديدة لم تكن تصدر سابقاً.
- 70% من أفراد العينة أصبحوا يستوردون سلعاً لم تكن تستورد قبل البـــدء بتطبيـــق منطقة التجارة الحرة مقابل 30% لم تتح لهم منطقة التجارة الحرة ذلك♣.
- 95% من أفراد العينة أجابوا بأن لهم مصلحة بإقامة منطقة التجارة الحـــرة العربيـــة مقابل 5% ليس لهم مصلحة.

من نتائج المقابلة يؤكد الباحث الحقيقة التالية:

أنه في ظل ضعف القدرة التنافسية لدى المنتجين الفلسطينيين ، والقيـــود الإســـرائيلية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني ، تخوف الباحث من تحول المنتجين إلـــى تجـــار مستوردين ، وهذا ما حدث فعلا بعد الحصار الشامل المفروض على الاقتصاد الفلسطيني، و ***الملاحـــظ*** بوضوح من زيادة نسبة التجارة الخارجية الفلسطينية في الناتج المحلي لتصل إلى 91.2% لعام 2007 .

خامساً: المعوقات التي تعيق تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية:

من التجربة الأوروبية يتضح أن منطقة التجارة الحرة تحتاج إلى الكثير من الجهود ، وإلى عمل متواصل وتراكمي للوصول إلى سوق عربية واحدة مـــشتركة، خاصـــة وأن الدول العربية تمر بمراحل تطور متباينة ، ولا توجد دولة أو مجموعة من الدول العربية

♣ مع تأكيد هؤلاء التجار على أن استيرادهم لسلع لم تكن تستورد قبل البدء بتطبيق منطقة التجـــارة نتيجـــة لعجز العرض في السوق الفلسطيني وليس لفاعلية تشريعات منطقة التجارة العربية الحرة.

التي يمكن اعتبارها قاطرة لتقود التنمية العربية {15}..

وبإزالة القيود الجمركية لم تصبح السوق المشتركة حقيقة فهناك ما زال الكثير من العوائق والقيود غير الجمركية التي تعيق تحرير التجارة العربية البينية وتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية:

تمكن الباحث من خلال متابعة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية، القاهرة 2004/2/15. ان يستخلص العديد من المعوقات{16} والتي تمكن الباحث من تقسيمها إلى فنية، إدارية، نقدية، ومالية.

1- **العوائق الفنية:** تتمثل في:

- التشدد في المقاييس و المواصفات وإعدادها لنفس المنتج ، وتغييرها بدون إشعار مسبق أحياناً.
- التشدد في الإجراءات الصحية والبيئية ، وارتفاع تكاليف التحاليل المخبريه ، وتضارب نتائجها أحيانا من مختبر إلى آخر.
- طول الفترة الزمنية اللازمة للاعتراف بشهادة المطابقة و المواصفات.
- ضعف البنية الأساسية والخدمات اللوجستية في مجال التجارة ، والمتمثلة بالنقل والاتصالات والمعلومات والتمويل والتأمين.
- *تقييد حرية انتقال الأشخاص والعمالة* و تأشيرات السفر(بالنسبة لرجال الأعمال وسائقي الشاحنات) .

2- **العوائق الإدارية:** تتمثل في:

- ضعف الخبرات في تنفيذ آليات العمل التكاملي المشترك ، وتعدد الاجتهادات الإدارية وتضاربها أحياناً.
- كثرة الوثائق و التعقيدات الورقية التي يجب توفيرها.

{15} رسلان، خضور،2006 تطوّر التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية-حالة سورية – مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3).

{16} موقع الجمارك العربية، صفحات مختلفة،

. http://www.customs.gov.ye/arabcustoms/general_oreg_rolls.html

- مشاكل النقل والعبور وإجراءات فحص العينات والتخليص والتفتيش عند المعابر الحدودية.

3- *العوائق النقدية:* تتمثل في:

- الرقابة الشديدة على النقد والقيود على إجراءات تحويل العملات من و إلى بعض الدول العربية.
- التشديد في إجراءات الائتمان فيما بين الدول العربية مع بعضها البعض.
- عدم قابلية التحويل بالنسبة لأغلب العملات العربية وتعدد أسعار الصرف أحياناً.

4- **المعوقات المالية:** وتتمثل في:

- فرض الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعرفه الجمركية(مثل: رسم الطابع، رسوم خدمات جمارك، رسوم بيطريه، رسوم مرور، رسوم قنصلية...) تزيد من تكاليف المنتج.
- المبالغة في رسوم التصديق القنصلي التي تفرض على شهادة المنشأ والفواتير والوثائق الأخرى المرافقة للبضائع من قبل بعض الدول، رغم إلغاء التصديق القنصلي ، ورسم التصديق عليها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 2002.

كما أن هناك بعض المعوقات الأخرى التي تتعلق بارتفاع تكاليف النقل، وخاصة بين دول المشرق ودول المغرب العربي الأقرب إلى أوروبا منها إلى دول المشرق، إضافة إلى عدم توفر خطوط نقل منتظمة(برية أو بحرية) وخاصة بين دول المشرق ودول المغرب. عدم الالتزام باتفاقية النقل والعبور بالنسبة لرسوم الترانزيت.

معانات المنتجين والمصدرين العرب من مشكلة نقص المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية وبالقوانين والتشريعات التجارية المنظمة للأسواق العربية، وكذلك تلك المتعلقة بالتسهيلات التجارية (كالخدمات الجمركية وخدمات التخزين والنقل والترانزيت وخدمات التأمين والخدمات المصرفية)، إضافة إلى نقص المعلومات المتعلقة بالأسواق وأنماط الاستهلاك والمواصفات والمقاييس.

سادسا: النتائج و التوصيات :

النتائج :

لقد استطاع الباحث من تحديد النتائج على مستويين ألأول عربي،و الثاني فلسطيني لتتماشى و طبيعة الدراسة و تفصيلها في التالي.

أولا: على مستوى منطقة التجارة العربية الحرة:

- إن التجارة العربية البينية لم تنمُ ولم تتطور بعد إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة بما يتناسب مع البنى التشريعية و المؤسساتية و إلغاء الضرائب الجمركية بين الدول العربية.
- وجود العديد من المعوقات أمام تطور منطقة التجارة العربية الحرة التي صنفها الباحث إلى فنية ، إدارية ، نقدية ، ومالية.
- عدم وجود سلطة فعالة **(فوق وطنية)** تؤمن الوفاء بالالتزامات من قبل الدول الأعضاء تنفيذاً للاتفاقيات والقرارات المتخذة. وتعمل على إزالة كل القيود والعقبات غير الجمركية.
- متوسط حصة التجارة البينية العربية في التجارة العربية الإجمالية حصة متواضعة تتراوح ما بين 9.5و 10.9%من حجم التجارة العربية الإجمالية و التي تعد أقل بكثير من نظيرتها الأوربية.
- آليات تنفيذ ونظم عمل منطقة التجارة العربية الحرة غير واضحة للمنتجين و المستوردين العرب للتعامل معها ، و بالتالي كان أثر منطقة التجارة الحرة العربية محدودا على حجم الصادرات و الواردات البينية العربية.
- عدم العمل بالميزة النسبية للاقتصاديات العربية لعدم توفر قواعد بيانات إنتاجية عربية لمساعدة المستثمرين في الاستفادة من وفورات الحجم الكبير و وفورات النطاق الكبير ، بما يساعد على فتح آفاق أوسع للتبادل التجاري العربي.
- عدم و جود إدارة متخصصة معنية بشؤون منطقة التجارة الحرة في كل دولة عربية و تواجد نقاط اتصال غير قادرة على مواجهة التزامات منطقة التجارة الحرة العربية.
- غياب منظومة مترابطة للنقل وعدم وجود خطوط شحن كافية و شركات متخصصة لخدمة خطوط الشحن في مجال التأمين ومجالات النقل الأخرى.

- إن إزالة الضرائب والرسوم الجمركية بحد ذاته لا يؤدي بشكل تلقائي إلى نمو التجارة البينية العربية.
- التباين السياسي و الاختلاف الإيديولوجي بين الحكومات العربية كان له الأثر على بطء تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية بما يتناسب مع البنى التشريعية و المؤسساتية من إلغاء الضرائب الجمركية.
- عدم اتخاذ أي إجراءات متخصصة دوليا أو إقليميا لردع إسرائيل ، و إجبارها على وقف الإجراءات المعوقة ورفع القيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني ، كان له الأثر عل بطء تفعيل مساهمة فلسطين في منطقة التجارة الحرة العربية.

ثانيا: على مستوى التجارة الخارجية الفلسطينية في نطاق منطقة التجارة العربية الحرة:

- إن معدل نمو الصادرات الفلسطينية إلى الدول العربية هو أقل من معدل نمو المستوردات الفلسطينية من الدول العربية.
- القدرة التنافسية للمنتج الفلسطيني تكاد تكون معدومة مع مثيلاتها من الدول العربية.
- استعملت إسرائيل العديد من السياسات و الإجراءات ألقصريه لتكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.
- غيا ب الوعي الكامل عن منطقة التجارة الحرة العربية لدى المنتجين و التجار ، و بالتالي يكاد اثر منطقة التجارة الحرة العربية على التجارة الفلسطينية معدوم.
- عدم وجود علاقة تنظيمية بين مؤسسات الدولة و بين القطاع الخاص المعني أدى إلى غياب الدور الفعال لمنطقة التجارة الحرة العربية على الاقتصاد الفلسطيني.
- إقامة منطقة التجارة الحرة العربية مصلحة فلسطينية للإفلات من قبضة الاقتصاد الإسرائيلي.

التوصيات:

ولتتماشى التوصيات مع تصنيف النتائج ، جعلها الباحث أيضا على مستويين الأول عربي، و الثاني فلسطيني.

أولا: على المستوى العربي:

- إنشاء سلطة فوق وطنية لإدارة شؤون إقامة منطقة التجارة الحرة العربية بمصلحة

قومية.

- العمل على إزالة كافة أشكال المعوقات التي تواجه تطور التجارة العربية البينية والإسراع بتطبيق نظم تسهيلات التجارة والنقل والجمارك، والانتهاء من إعداد قواعد المنشأة العربية التفصيلية للسلع العربية لتنشيط وتسهيل تدفقات حركة اتصال السلع عبر المنافذ الجمركية.
- إنشاء إدارات تنسيق وطنية في كل دولة عضو في منطقة التجارة الحرة العربية تعنى بتسهيل عمل السلطة الفوق وطنية المذكورة أعلاه ، و توحيد المرجعيات الفنية التي تعنى بأمر منطقة التجارة الحرة العربية.
- توفير المناخ الاستثماري الملائم من خلال تحسين البيئة التشريعية ، بما يكفل التوسع في إقامة المشروعات العربية المشتركة ، وزيادة تدفقات الاستثمارات البينية.
- خلق قاعدة بيانات عن الأسواق ، وفرص التصدير والاستيراد والخدمات اللوجستية من نقل وتخزين وترويج وتسويق ، مع الاهتمام بالجانب النوعي للبيانات وليس فقط بالجانب الكمي ، وتأمين سهولة وسرعة الوصول إليها من قبل الراغبين.
- إقامة مراكز تأهيل و تدريب العاملين على المعابر الحدودية و الإدارات الجمركية لتطوير ورفع كفاءة ومستوى أداء الإدارة في الدول الأعضاء، باعتبار أن تنفيذ الاتفاقيات يعتمد على الأجهزة الإدارية المعنية في كل دولة.
- تطوير قاعدة معلوماتية تبين توزيع الصناعات على المستوى العربي بما يتناسب مع المزايا النسبية لكل دولة ، وتحديد المجالات الأفضل للتخصص في الإنتاج ، ومجالات التكامل الأفقي والرأسي بين المنتجين.
- السعي لتحفيز الاستثمارات المشتركة بين المستثمرين العرب للاستفادة من وفورات الحجم الكبير ، ووفورات النطاق الكبير بما يساعد على فتح آفاق أوسع للتبادل.
- تطوير البنية التحتية المشتركة ، و تطوير وسائط نقل ، طرق سريعة، خطوط شحن،مؤسسات تامين، مثل اللوجستيات والنقل المتعدد الوسائط ونظام الوقت المحدد ، المتخصصة في تسهيل و تسريع عمليات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.
- تطوير سياسات وبرامج تنموية متكاملة منطلقة من إستراتيجية اقتصادية واجتماعية شاملة تأخذ باعتبارها الإمكانات المتاحة والمزايا النسبية للاقتصاديات القطرية وبما

يحقق التكامل الاقتصادي العربي.

- توحيد جهود مؤسسات العمل العربي المشترك لضمان منع الازدواجية ، والإسراع بخطى التكامل العربي وتنمية التجارة العربية البينية.
- توحيد الجهد العربي المشترك ، لضمان وتمكين الاقتصاد الفلسطيني من الإفلات من قبضة الاقتصاد الإسرائيلي لدمجه في منطقة التجارة الحرة العربية ، كاقتصاد عربي مستقل.

ثانيا: على المستوى الفلسطيني:

- إن العامل المشترك الذي لم يختلف عليه أي من المبحوثين أفراد العينة هو الدعوة لحكومات كل من غزة و رام الله التسامي فوق كل المشاكل ، و توحيد السلطة الوطنية الفلسطينية في إطار وحدة الهدف والمصير كأساس لتفعيل دورها في المؤسسات العربية و الإقليمية.
- إنشاء إدارات تنسيق وطنية لمنطقة التجارة الحرة العربية تعنى بتسهيل عمل المنتج و التاجر الفلسطيني بمرجعيات فنية تتماشى مع متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية.
- تطوير وتوسيع البنية الإنتاجية وتشجيع الصادرات ، و توفير التسهيلات الأمنية التي تساعد في دمج الاقتصاد الفلسطيني في إطار اقتصاد عربي مشترك.
- تعزيز القدرة التنافسية للمنتج الفلسطيني لتسهيل دمجه لمنطقة التجارة الحرة العربية ، و في إطار العمل للإفلات من قبضة الاقتصاد الإسرائيلي.
- العمل على تشجيع الصادرات الفلسطينية إلى الأسواق العربية كبديل عن السوق الإسرائيلي وتقنين الواردات حسب أولويات السوق المحلية.
- تطوير البنية التحتية اللازمة لعملية التصدير مثل مراكز التخزين وغيرها.
- تعزيز قدرة الاقتصاد الفلسطيني في جذب الاستثمارات العربية في إطار عربي مشترك كورقة ضاغطة على الاقتصاد الإسرائيلي و لتعزيز القدرة الصمودية و التنافسية للاقتصاد الفلسطيني.

ملحق

ملحق خاص بالأسئلة التي تم التعامل معها في عملية البحث الميداني:

أولا:الأسئلة الخاصة بالمنتجين ، كانت على النحو التالي:

- هل تعلم بوجود بمنطقة التجارة العربية الحرة ؟
- كيف علمت عن وجود منطقة التجارة العربية الحرة ؟
- هل تعرف متى بدأ تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية؟
- هل لديك أي فكرة عن الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة في ظل منطقة التجارة الحرة العربية؟
- هل زادت نسبة وارداتك المواد الأولية من الدول العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية؟
- هل زادت نسبة صادراتك إلى الدول العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية؟
- هل تشعر أن المنتجات العربية تنافس منتجاتكم الفلسطينية في السوق المحلية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية؟
- هل زادت قدرة المنتج المحلي على المنافسة في الأسواق العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية؟
- هل تم إيجاد أي علاقات تعاون مع منتجين عرب بعد البدء بتطبيق منطقة التجارة الحرة؟
- في ظل الممارسات الإسرائيلية التعسفية بحق الاقتصاد الفلسطيني هل يمكن الاستفادة من منطقة التجارة الحرة العربية؟

ثانيا:الأسئلة الخاصة بتجار الاستيراد و التصدير على النحو التالي:

- هل قامت أي جهة فلسطينية أو غيرها بتعريفكم بمنطقة التجارة الحرة العربية.
- هل تعتقد أن الدول العربية ملتزمة بقواعد منطقة التجارة الحرة؟
- هل ارتفع حجم صادراتكم إلى الدول العربية بعد البدء بتطبيق منطقة التجارة الحرة.
- هل ارتفع حجم وارداتكم من الدول العربية؟
- هل كان لتجارة الأنفاق أي اثر على وارداتكم و صادراتكم ضمن منطقة التجارة الحرة أم لا؟
- هل أدخلت صادرات جديدةً لم تكن تصدر إلى الدول العربية قبل البدء بتطبيق منطقة التجارة الحرة على قائمة الصادرات الفلسطينية؟
- هل أدخلت واردات جديدة لم تكن تستورد قبل البدء بتطبيق منطقة التجارة الحرة مقابل؟
- هل يوجد لكم أي مصلحة في قيام منطقة التجارة الحرة العربية؟

المراجع

قائمة المراجع العربية:

1. البرنامج التنفيذي لاتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري لإقامة منطقة تجارة حرة عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 1997/2/19 ، 11-18 .
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2008 صندوق النقد العربي/ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
3. تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول متابعة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية، القاهرة، 2004/2/15.
4. جميل الخالدي، 2006. الاتفاقيات الخارجية و التجارة الخارجية الفلسطينية ،مجلة مركز التخطيط الفلسطيني العدد الثاني والعشرون / ابريل - يونيو 2006 .
5. رسلان، خضور،2006 تطوّر التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية-حالة سورية - مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3).
6. سلطة النقد الفلسطينية :(2006)، التقرير السنوي الثاني عشر.
7. مجموعة من الباحثين، تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الاقتصادية العربية، الطبعة الأولى دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2000 ، ص 107-113.
8. مجموعة من الباحثين، منطقة التجارة الحرة العربية-التحديات وضرورات التحقيق، الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2005 ، ص 40-49.
9. مجموعة من الباحثين، التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، الطبعة الأولى، مؤسسة عبد الحميد شومان والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان/بيروت، 2000، ص161-163.
10. موقع الجمارك العربية، صفحات مختلفة
.http://www.customs.gov.ye/arabcustoms/general_oreg_rolls.html،
11. موقع جامعة الدول العربية على شبكة الإنترنيت: Arableagueonline.org.

قائمة المراجع الأجنبية:

1- The Global Competitiveness Report 2009-2010, World Economic Forum,2009-2010.
2- W.T.O. 2008 International Trade Statistics 2008.